ajh 2003

# منهج اللسانيات والبدائل المعرفية

عبد السلام المسدى

أستاذ اللسانيات ، الجامعة التونسية ، تونس .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 11 العدد 21/83

## الملخص

يتناول البحث مسألة العلاقة بين مضمون العلم ومنهجه من خلال أنموذج علم اللسانيات ، وهو يتوسل في إنجاز ذلك بالقراءة الإبيستيمية الساعية إلى نقد المعرفة من خلال رصد تاريخها والوقوف على أهم المنعطفات التي أثرت في مسارها . ومدار القضية محاولة إثبات الفرضية القائمة على القطيعة المعرفية والتي بموجبها يصبح التغير في المنهج ـ إذا كان عميقا ـ مؤذنا بتغير في مضمون العلم ، وقد يمسي إيذانا بميلاد معرفة جديدة .

وقد طاف البحث في سبيل ذلك برصد الوعي الإبيستيمي اللساني في المناخ العربي ، وفي المحيط الغربي ، ثم عمد إلى إعادة قراءة اللحظة التاريخية الأولى في ميلاد علم اللسان الحديث لينتهي إلى إعادة تفسير اللحظة التوليدية التي فتحت المجال أمام اللسانيات الإدراكية الجديدة .

## مدخل تأسيسي

إن سؤال المنهج في العلم ليس غاية تقصد لذاتها أو بذاتها ، وهذه الحقيقة تصدق على العلوم الإنسانية صدقها على العلوم الدقيقة ، وبسبب ذلك كانت متعلّقة بقضايا المعرفة من حيث هي معرفة . ومن يرصد مفعرجات التطور التي مرت بها علاقة العلم الإنساني بمسالك البحث التي يتوخاها يدرك أسّا جديداً قد تكشّف وانجلى إلى الحد الذي غدا معه مقوّما إجرائيا ذا أثر عميق ، وهذا الأس يتسنى إيجازه في أن الوعي المنهجي ما فتئ في العصر الحديث يتحول إلى وعي معرفي ، فينبئ بأن العلم يتهيأ لتغيير مساره إن جزئيا أو كليا .

في الزمن الماضي كانت ظاهرة انقلاب الوعي المنهجي إلى وعي معرفي محمولة إما على فعل الاتفاق ، وإما على علة الطفرة الذاتية التي يفسرها القول بنبوغ العبقرية الفردية ، ومن هذا الباب تم تفسير الظاهرة الخلدونية . فعبدالرحمان بن خلدون كان مؤرخا ، واعتزم أن يصنف مدوّنة في علم التاريخ ، فأقبل على علمه يفحصه ويمحّص منهجه فاكتشف طرائق في الجرح والتعديل والمطابقة أمسى متعذرا معها أن يظل علم التاريخ على ما كان عليه ، وإذا بالنقد المنهجي لعلم التاريخ يفضي إلى ميلاد حقل جديد بين حقول المعرفة هو علم العمران الذي آلت تسميته مع دوركايم في القرن التاسع إلى علم الاجتماع . وهذا مصداق الحقيقة التي أسلفناها والمتعلقة بتحول الوعي المنهجي إلى وعي معرفي .

من هذه النافذة تحديداً يعتزم هذا البحث أن يلج حقل العلم اللغوي الحديث معتمداً على أهم منجزات التنظير اللساني منذ قرن من الأعوام بتمامه ، ومتوسلا ببعض منعطفات الفلسفة التأسيسية التي تتولى نقد العلم وإعادة بناء المعرفة ، ولا سيما منذ تفاعلت ـ بجرأة وبعمق في آن ـ مع المسألة اللغوية . وبناء على هذا القصد المعلن سنعتمد ضمن مصادراتنا المبدئية على مفهوم «القطيعة» في العلم ، تلك التي بلورها وكرّسها جاستون باشلار في مصنفيه «الفكر العلمي الجديد» ثم «تكوين الفكر العلمي»[1] والتي عرّبها البعض على منوال الدخيل

العجمي فقال القطيعة الإبيستيمولوجة ، وترجمها آخرون بالقطيعة المعرفية ، قابلين بذلك حيزا من اللبس الدلالي بين مجال نظرية الإدراك ومجال نقد العلوم .

والذي يعنينا من ذلك المفهوم الإجرائي ـ في سياقنا المحدد هذا ـ هو التغير العميق الذي يطرأ على منظومة المعرفة المخصوصة في لحظة من لحظات تاريخها ، فينال من توازنها واتساقها ، فينجم عن ذلك انتقال جذري يحتم إعادة صوغ صرح ذلك العلم ببناء جديد . ومفهوم القطيعة هذا يجسم إعلانا عن وصول النظرية إلى طريق مسدودة ، بحيث تصبح قاصرة عن تفسير الظاهرة الطبيعية التي هي مدار اهتمامها ، فيتعين البحث عن تأسيس نظري جديد يفضي إلى استدعاء طرائق إجرائية مستحدثة . وعلى هذا المنوال التفسيري أدرج ما أنجزه جاليلو وديكارت في مجال علم الفيزياء . فبعد أن كان مفهوم الطبيعة في العرف الأرسطي قائما على مبادئ إحيائية وتشبيهية وغائية أصبح تصورها قائما على مجموع الأشياء الممتدة والمتحركة والقابلة للتفسير بعد استنباط قوانينها المنظمة لها . وبالتقدير نفسه تم إدراج منجزات سيغموند فرويد في مجال علم النفس ضمن القطيعة الإبيستيمية حين اكتشف أن للبعد اللاشعوري وزنا قويا لا يقل شأنا عن البعد الشعوري في تفسير الظواهر النفسية والسلوكية .

ولكننا نعمد إلى إطار ثان نرسمه ونصادر عليه منهجيا ليكون عونا لنا على جلب مفهوم القطيعة إلى دائرة الوعي اللغوي في صياغته الحديثة تخصيصا . ويتعلق ذلك الإطار بالتعريف الذي يمكن أن نحد به تاريخ العلم ، فمن وجهة أولى يتسنى القول بأن تاريخ المعرفة هو تاريخ روّادها ، فيتطابق تاريخ العلم وتاريخ العلماء ، بحيث تكون المعرفة متماهية مع صانعيها . ومن جهة ثانية يمكن القول بأن تاريخ المعرفة هو تاريخ منجزاتها بحيث يتساوق تاريخ العلم وتاريخ نظرياته في تواليها وتعاقبها واستدراك اللاحق منها على السالف ، وفي هذا المنحى تحتجب سلطة الذات العارفة وراء سلطة المعرفة ؛ لأن الذات فردية بالضرورة ، والمعرفة جماعية بالضرورة ؛ ولأن الذات كانت متحيّنة في الزمن والمكان بينما تسرح حدود الذات الجماعية في فضاء الزمان وفي فضاء المكان .

ولكن الوجهة الثالثة التي تخترق السطح المكشوف من تاريخ العلم ، فتنفذ إلى دائرته من وراء ستائره ، هي تلك التي تقول بأن تاريخ المعرفة هو تاريخ أخطائها ، وهذا معناه أن عملية التأريخ لأي مجال من مجالات النشاط الفكري تتضمن على وجه الوجوب الوقوف عند محطات التصحيح بعد إدراك مواطن الخلل وانجلاء أعراض الوهن . والقول بالمماهاة التامة بين تاريخ العلم واستقراء عثراته من خلال مسيرته الماضية يفضي إلى الربط الجدلي بين تدوين التاريخ الخاص بالمعرفة والرؤية الإبيستمية التي هي مساءلة نقدية بالضرورة .

غير أن الذي يحضّنا على الانخراط في دائرة القول بأن تاريخ المعرفة هو تاريخ أخطائها هو المجال النوعي الذي نتحرك داخل سياجه ؛ فالعلم اللغوي موضوعه اللغة ، وتلك المصادرة التي أسلفناها لا تصدق على شيء كما تصدق على الظاهرة اللغوية في تجلياتها النوعية ، فتاريخ أي لسان من الألسنة الطبيعية إنما هو تارخ الأخطاء التي حملها الأداء التعبيري ، فتراكمت في مجال التداول والاستعمال ، ومثلت انزياحاً عن المعيار يسميه النحاة لحنا ، ويسميه مؤرخو اللغات تطوّرا تمليه الحاجة التعبيرية المتجددة .

بناء على تلك الأوليات يعتزم هذا البحث أن يرصد العلاقة العضوية القائمة بين الأسس المنهجية والبدائل المعرفية في حقل العلم اللغوي ، وذلك بغية فحص كفاءة الفرضية التي نصادر عليها والتي يلخصها مبدأ تحول الوعي المنهجي إلى وعي معرفي . وعلى هذا الأساس سيتعين علينا رصد مدى انبثاق البحث الإبيستيمي في مناخنا العربي ، ثم استقراء أبرز المنعطفات التي مر بها الوعي الإبيستيمي في البيئة العلمية غير العربية من خلال بعض نماذجه ، وبذلك سيتسنى الوقوف على ظاهرة القفزة المعرفية الناجمة عن مراجعة أصول المنهج وذلك في لحظة نشوء اللسانيات ، ثم في لحظة ظهور المدرسة التوليدية التي هيأت بدورها لحظة انبثاق اللسانيات الإدراكية بعد تجلي مشروع البرنامج الأدنى .

## الوعي العربي

لا بد لنا من الإلماح ـ في هذا السياق الاستثنائي ـ إلى أن الوعي الإيبستيمي في مجال النظرية اللغوية يشكو ضمورا في بيئتنا العربية . ومما يفسر غياب المساءلة النقدية في منظومة المعرفة المتعلقة بالظاهرة اللغوية هو انكفاء اللغويين العرب لمدة طويلة داخل حدود المصطلح الذي يعطل طاقة المفاهيم فيعوقها عن الانفجار المعرفي التوّاق . فلقد ظل العلم اللغوي أسيرا داخل المصطلح المزدوج «علم اللغة» فلم يتبلور لديهم المفهوم المتوحد الذي هو الشرط الأول البديهي لتفتق القريحة النقدية . ولو تفرغ الباحثون لتقصي الأسباب العميقة لهذه الظاهرة لانتهوا إلى أن تكريس المؤسسة التعليمية لذلك المصطلح هو الذي ثبط جهود المؤسسة المعرفية الكبرى من حيث هي بحث علمي ، أو وعي ثقافي ، أو مساءلة حضارية .

في الوقت الذي كان المشرق العربي يواصل نهج الرواد في تكريس مصطلح علم اللغة داخل المؤسسات الأكاديمية كانت المؤسسات الثقافية تستشعر الضيق فتقيم البدائل على استحياء[2] . ولكن المغرب العربي قد عرف مبكرا تشكيلا اصطلاحيا آخر انبثق من عقد الستينيات في القرن العشرين مع إنشاء معهد العلوم اللسانية والصوتية في الجزائر ، ثم كرّس ذلك بإصدار مجلته بعنوان اللسانيات[3] . وكان اللغويون المجتمعون في أول ندوة عربية عقدت حول علاقة العلم اللغوي الحديث باللغة العربية قد اتفقوا على استعمال مصطلح اللسانيات[4] . ثم جاء «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات» الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فكرس المصطلح نهائيا[5] ، وانبثق بذلك وعي جديد بالعلاقة الثاوية وراء المفاهيم الإجرائية ، فتسنى انجلاء البعد الإيبستيمي العميق[6] .

ومن الإنصاف أن نشير إلى بعض الإنجازات العربية التي احتكمت ـ في وقت مبكّر نسبيا ـ إلى المعيار المعرفي في عرض مستخلصات العلم اللغوي فحملت إلينا الهاجس الإيبستيمي . من ذلك ما وضعه د .عبدالرحمان الحاج

صالح منذ أنشئ معهد العلوم اللسانية والصوتية ضمن مؤسسات جامعة الجزائر وأصدر مجلة اللسانيات ، فقد كتب في أعدادها الأولى سلسلة من الأبحاث بعنوان «مدخل إلى علم اللسان الحديث» غاص فيها على جذور الفكر اللغوي في أهم منعطفاته الإنسانية ، وسعى إلى إماطة اللثام عن المحددات المعرفية المتوارية خلف المدارس والنظريات والمناهج[7] .

إن ميزة العمل الذي قام به عبدالرحمان الحاج صالح تتركز في أنه كان واعيا وعيا تاما بتداخل المعارف وبتوالج العلوم ، وكان نافذا ببصيرة حادة إلى السند النظري الذي ارتكز عليه العلم اللغوي في تطوره كما في انسلاخاته . ومن الإنصاف أن نذكر أيضاً إقدام الدكتور تمام حسان على كسر الطوق الرتيب الذي انحشرت داخله مباحث علم اللغة في المناخ العربي منذ رياداته الأولى على يد د .علي عبدالواحد وافي[8] . واتضح ذلك عندما أخرج كتابه حول «الأصول» فكان قراءة استنباطية واعية لما كان يعرف بأصول النحو ، ولكنه عمد إلى تذييل العنوان بقوله «دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي»[9] على الرغم من أن القرائن ـ من خلال مقدمة الكتاب ومتنه ـ تدل على أن التذييل قد كان تحلية فكرية ربما أملاها المناخ الثقافي المحيط بإصدار الكتاب[10] .

ثم بدأ الوعي الإيبستيمي يتشكل في بيئتنا العربية متدرجا على مراحل كان من بينها قناة الترجمة ، ولا سيما تلك التي أنجزها د .حمزة المزيني ـ في جامعة الرياض ـ عندما اختار أن ينقل إلى اللغة العربية فكر رائد اللسانيات التوليدية نوام تشومسكي ، فانتقى أقربها إلى التأسيس النظري وأوثقها صلة بالحفر المعرفي [11] . وقد عرف هذا الباحث العربي كيف يطوّع اللغة العربية إلى التعبير عن أدق المفاهيم النظرية وعن أرهف المتصورات التجريدية . ثم كان من بين تلك المراحل تميز النهجين اللسانيين في جامعة الرباط : النهج التوليدي مع انجازات د . عبدالقادر الفاسي الفهري والنهج التداولي بفضل أبحاث د . أحمد المتوكل .

فأما الأول فقد حرص على الممازجة بين التأسيس النظري وتطبيق الاستقراء العيني على اللغة العربية بوصفها رافدا مهما من روافد النظرية العامة

المفضية إلى بناء صرح الكليات اللسانية . والذي يعنينا في سياقنا هذا تحديدا هو الوعي بالإشكال المنهجي المرتبط بالعمق المعرفي . وبناء على ذلك يستهل كتابه «اللسانيات واللغة العربية» بالتساؤل : «قد يقطع الباحث أشواطا ومراحل في النشاط العلمي ثم تعاوده أسئلة تعيده إلى البدء ( . . .) ما هي هذه اللسانيات كعلم وكنشاط تحليلي وكفلسفة وكصورنة؟ كيف نستطيع تمثلها؟ وما علاقتها بالثقافة؟ ما علاقتها بالعلوم الأخرى الدقيقة أو غير الدقيقة؟ ما النشاط اللساني بالمقارنة مع أنشطة علمية أخرى؟»[12] . وبعد أن يحلل الباحث موضوع التجريد ومسألة الطبيعة الرياضية في المنهج اللساني يتناول بدقة وإسهاب موضوع «المرونة الإبستمولوجية»[13] .

وأما د . أحمد المتوكل فقد اتخذ لنفسه من الفضاءات المنهجية مساحة تتوالج فيها آليات اللسانيات الوظيفية ومبادئ اللسانيات التداولية ، وبعد مرحلة من التدبير والتقصي والتأليف انتابته الخطة الإيبستيمية فعبر عنها بجلاء ، مخصصا لها مصنفا مستقلا بذاته هو «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري»[14] وفي مستهله يصرح : «يدعوني اليوم إلى تأليف هذا الكتاب شعوري بأنني أوليت في أبحاثي السابقة الجانب التطبيقي جانب وصف الظواهر ، فأغفلت الجانبين النظري والمنهجي ، رغم أنني حاولت في مقدمة كل بحث من هذه الأبحاث أن أعرف في عجالة بالمبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي وبتنظيم بنية نموذجه ، إلا أن هذا الاقتضاب في التعريف بمبادئ النحو الوظيفي المنهجية جعل مجموعة من قرائي يطرحون أسئلة عديدة ، من هذه الأسئلة : كيف يمكن للنحو الواحد أن يكون وظيفيا وصوريا في الوقت ذاته؟ ( . . .) أليس النحو الوظيفي نحوا تلفيقيا يأخذ من كل نموذج من النماذج اللسانية المعاصرة بطرف؟»[15] . ثم يبحر الباحث ـ عند مدخل الكتاب ـ في تبيان أن تعدد النظريات اللسانية عامة وتعدد النماذج التنظيمية داخل النظرية الواحدة قد أفضيا إلى استعصاء «دراسة المنطلقات المعرفية للنظريات اللغوية» ، واستعصاء تصنيفها عند اعتزام التأريخ لها[16] .

## الوعي الغربي

إن ما حظيت به الدراسات اللسانية المعاصرة من ازدهار وإشعاع تبوأت بهما منزلة مركز الجاذبية في كل البحوث الإنسانية إطلاقا ليس نزوة من نزوات الفكر البشري ، ولا هو بدعة من بدع المساجلات النظرية ؛ فالذي حدث في مسار المعرفة اللغوية ليس طفرة كالتي تعرفها بعض مدارس الفن ، أو بعض تيارات الأدب ، أو بعض المشارب الفلسفية النازعة صوب المغالاة .

ومن المعلوم أن اللسانيات قد أصبحت في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب بلا منازع ، فكل تلك العلوم أصبحت تلتجئ في مناهج بحثها وفي تقدير حصيلتها العلمية إلى اللسانيات وإلى ما تنتجه من تقديرات علمية وطرائق في الاستخلاص . ومرد كل هذه الظواهر أن علوم الإنسان تسعى اليوم جاهدة إلى إدراك المنزلة الموضوعية بموجب ضغط المنزع العلمي على الإنسان الحديث . ولما كان للسانيات فضل السبق في هذا المخاض الثقافي والفكري والمعرفي الواسع فقد غدت جسرا أمام بقية العلوم الإنسانية يعتليه الجميع بقصد اكتساب القدر الأقصى من الموضوعية والصرامة .

ومهما ننس من فضائل السبق والريادات فلن ننسى الاستشعار الوقاد الذي أبان عنه الفيلسوف الإناسي كلود ليفي ستروس حين نشر سنة 1958 مصنفه «الإناسة البنيوية»[17] ؛ فخص قسمه الأول بالبحث في (اللغة والقرابة) ، وجمع فيه دراسته حول «التحليل البنيوي في اللسانيات وفي علم الإناسة» وهي تعود إلى سنة 1945 ، ودراسته عن «اللغة والمجتمع» وكانت قد نشرت منذ 1951 ، ودراسته حول «اللسانيات وعلم الإناسة» التي تعود إلى 1952 .

في مقدمة دراسته الأولى قال : «تحتل اللسانيات بين كل العلوم الاجتماعية التي هي منتمية إليها دون أي مجادلة منزلة استثنائية ، فاللسانيات ليست علما اجتماعيا مثل سائر العلوم ، ولكنها العلم الاجتماعي الذي أنجز أعظم ضروب التقدم بما لا نظير له ، وهي وحدها قادرة اليوم أن تدعي بجدارة صفة العلم ؛ لأنها الوحيدة التي توصلت إلى صياغة منهج إيجابي به تكشف

طبيعة ما تتناوله بالدرس» .

ويضيف ليفي ستروس قائلاً : «ولكن هذه الخطوة ستجر على اللسانيات بعض التبعات ، فلن يفتأ اللساني يرى الباحثين من الحقول المجاورة ـ والتي هي متميزة من حقله ـ يستلهمون منهجه وينسجون على مثاله» . ثم يستطرد ليفي ستروس في وصف علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الأجناس وهم يتهافتون على اللسانيات يقتبسون منها ما يلهمهم النهج الموصل إلى المعرفة الإيجابية الخصيبة .

ثم يذكر ما كان مارسال موس ـ هذا الرائد الاجتماعي الموموق ـ قد قاله قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة : «مما لا شك فيه أن علم الاجتماع كان يمكن أن يتطور تطوراً كبيراً لو أنه تقيد في كل ما أنجزه باقتفاء أثر اللسانين» . ومعلوم أن المطاف قد انتهى بعلم الاجتماع ـ حسبما يؤكده رواده ونقاده ـ إلى أزمة إيبستيمية وسط مجاذبات علم التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس ، والسبب أنه لم يتوصل إلى صياغة أدوات إجرائية كالذي توصلت إليه اللسانيات عندما حددت مفاهيم الصوتيم والصيغم واللفظم[18] .

لقد دأبت العلوم الإنسانية على أن يتقيد كل واحد منها بموضوعه تقيدا مطرداً ، وكانت ترى في هذا الاطراد سياجا مانعا يحمي خصوصياتها المعرفية . أما مسألة المنهج فكانت في منزلة أخرى من حيث صرامة الارتباط : للمنهج أثر بالغ في رسم ملامح العلم ، وقد يكون له الحظ الأوفر في إرساء قواعده الأولى ، ولكن حركة المعرفة في تطورها اللاحق كثيراً ما كانت تبدي تسامحا مع الاستقرار المنهجي ، لذلك تقلّب كثير من العلوم بين تقديرات منهجية متباينة قد يصل تباينها إلى حد المضاربة . ولذلك أيضاً طاف كثير من المناهج بين علوم شتى ، وكان الواحد منها كلما حل آلة إجرائية على حقل معرفي أخصبه ، ثم جنى منه خصوبة جديدة ، حتى إن بعض الرؤى التي هي في منطلقها منهجية كادت أن تصبح مضمونا معرفيا شأن ما حصل مع البنيوية التي تخلقت في رحم البحث اللغوي .

ومن يرصد حركة العلوم الإنسانية ـ من موقع الاستفسار الإشكالي المصحوب بالمراجعة النقدية ـ وهي في مدها وجزرها بين مادة المضمون وآلة المنهج ير أن كل واحد منها يراوح باسترسال بين مسارين : مسار يتجه فيه من النواة المحققة لموضوعه نحو المكونات ، وهي العناصر التي كونته وألفت بين أجزائه ، ومسار يتجه فيه من النواة نحو المركبات ، وهي العناصر التي تركب هو عليها . ويكون ما أسميناه بالنواة الإبيستيمية هو بالتحديد نقطة التقاطع بين المسارين ، أو لنقل هي المنطقة التي تقع عند توالج الدائرتين بوصفهما مركزي إشعاع منهجي وحقلَيْ تميز نوعي من الوجهة المعرفية . هذه النواة الإبيستيمية في مقامنا هي المعنى من حيث هو موطئ الإسقاط عند انطلاقنا من المدلول به صوب المدلول عليه ، ثم عند تحركنا من المدلول عليه صوب المدلول به .

لقد كان الوعي الإبيستيمي سمة بارزة ضمن الجدول المعرفي المعاصر ، ولكن الذي يستنبطه الراصد لهذه الحركة التأملية النقدية هو أن الوعي الإبيستيمي في العالم الغربي قد اضطلعت به المؤسسات أكثر مما نهض به الأفراد ، والسبب في ذلك أن نقد العلم اللغوي ـ ضمن دوائر فلسفة المعرفة ـ قد كان يستدعي بالضرورة إجراء الحوار بين العلوم المتعددة ، فكان قائما على مبدأ تضافر الاختصاصات ، بل لعل الحفر تحت أعمدة العلم اللغوي هو الذي أسس لهذا النهج المتداخل الذي تتوالج فيه حقول متنوعة في ذاتها ، متباينة في مراميها . وهذا كله يخرج عن طاقة الأفراد ولا تنهض بأعبائه إلا المؤسسات ، سواء منها الأكاديمية المختصة أو الثقافية ذات الرؤية الاستشرافية الواسعة .

ما فتئ الوعي الإبيستيمي إذن ملازما للفكر الغربي على مدى القرن العشرين بل منذ اللحظة الأولى لتبلور العلم اللغوي ، ومن الذين عكفوا على تقصي الروابط بين اللسانيات وسائر العلوم الإنسانية اللغوي الرائد رومان جاكبسون ، وهو يعود إلى لحظات الوعي الأولى منذ انعقاد المؤتمر الأول للغويين في لاهاي عام 1928 ، حين نادى أنطوان مايايا باستقلال العلم اللغوي فأعلن المؤتمر يومئذ شعار تحرر اللسانيات . ويعلق جاكبسون قائلاً : «هذا البرنامج

الملائم أتى في حينه ، وكان عليه خلال العقود التالية أن يتيح لعلمنا أمر تحقيق مناهجه الهامة وإعادة تقييمها ، ومع ذلك تستشعر الحاجة اليوم إلى جهد مشترك بين مختلف الاختصاصات ( . . .) إذ إن العلاقة بين اللسانيات والعلوم المجاورة لها تستدعي فحصا عميقا» . ثم يورد ما أعلنه اللساني إدوارد سابير عقب المؤتمر من ضرورة إقامة حوار خصيب بين العلم اللغوي من جهة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والفلسفة والتاريخ الثقافي من جهة أخرى»[19] .

وعندما شارك جاكسون في العمل الجماعي الخاص بقضايا اللغة والذي نظمه المجلس العالمي للفلسفة والعلوم الإنسانية آثر أن يكتب مقالا عنوانه «في البحث عن ماهية اللغة» أبحر فيه بحثا عن جذور الارتباط بين مفاهيم العلامة والرمز والتجسيم الإيقوني ، جاعلا كل ذلك مدارا لمزيد البحث في فلسفة المنهج من خلال علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى[20] .

وفي عام 1967 أصدرت موسوعة (لابلاياد) مجلدا خصت به «علم المنطق والمعرفة العلمية» أشرف عليه جون بياجي[21] ، وجاء فيه فصل حول «إيبستيمية اللسانيات» كتبه عالم المنطق البلجيكي لايو أبوستال[22] ، فكان ضربا من التأسيس الجديد للوظيفة التي يضطلع بها النقد المعرفي في مجال البحث اللغوي ، ولكنه جاء ـ على وجه التخصيص ـ كاشفا للعلاقة الخلاقة بين الوعي المنهجي والوعي العلمي : «اللسانيات هي العلم الذي إذا قام بوصف الألسنة في تنوعها وفي تطورها سعى إلى استكناه طبيعة اللغة نفسها حتى يدرك كيف تسنى للكلام أن يكون ، وكيف تسنى للكلام أن يتحتم ، عسى أن يستنبط من ذلك وحدة الألسنة وتنوعها ومآلها» . ثم يخلص لايو أبوستال إلى تأكيد أن إيبستيمية اللسانيات ترمي إلى استكشاف اللساني نفسه : ما غاياته؟ وعلى ماذا يتوفر من مناهج ناجعة؟وما حظوظه في التوفيق ومحاذيره في الفشل؟

وأهم من ذلك كله أن هذا الباحث المنظر يتحول بالقضية المطروحة إلى مرتبة أرقى ، فاللسانيات تنشد العلمية ، ولكن الأطرف من ذلك أن إيبستيمية اللسانيات ـ كما يعرضها أبوستال ـ تريد هي نفسها أن تصبح علما ، وتبذل كل

ما في وسعها كي تتخطى العقبات العديدة على طريقها[23] .

نحن إذن أمام وعي إبيستيمي عميق منه تنفذ إلى كشف أسرار العلاقة بين المنهج في العلم اللغوي وانبثاق البدائل المعرفية داخل نظرياته العامة ، ونحن كذلك أمام نمط من التأسيس الجدلي تتولى المؤسسات استنهاض الهمم نحوه . ومن تلك المحطات المحطة التي تمثلت في المؤتمر الذي نظمته الأكاديمية الدولية لفلسفة العلوم بالتعاون مع المركز الدولي للإبيستيمية التكوينية ، وذلك في جنيف خلال شهر سبتمبر 1970 حول موضوع «التفسير في العلوم» ، وقد نشرته دار فلاماريون سنة 1973 ، وكان فيه لهارمين زوارت إسهام مداره : «التفسير في اللسانيات» كان الهم الفكري الغالب عليه هو إثبات خلفية معرفية عند كل نظرية تنشد وصف اللغة ، وقد انصرف البحث إلى إزاحة الفواصل بين المنهج النحوي المعياري والمنهج الاختباري الوضعي بحكم التسوية التي يشتغل في ضوئها نقد العلم[24] .

ثم إن الوعي الإبيستيمي كأنما بدأ يبلغ تمامه حين بدأ يستقل عن دائرة المؤسسة ، ويتركز في حظيرة إنجاز الأفراد بعد أن يتشكل ضمن حقل الاختصاص اللغوي بحد ذاته . فالذين رأيناهم إلى حد الآن من أمثال أبوستال وزوارت ـ كالذين لم نقف عندهم من أمثال جون بياجي وميشال فوكو ـ إنما هم فلاسفة حملوا هموم اللسانيات . ولكن جون كلود ميلنار سيتولى الاضطلاع بالنقد المعرفي من داخل دائرة العلم اللغوي ، وذلك بمصنفه «مقدمة إلى علم في اللغة» الذي جسم قفزة نوعية في هذا المجال[25] . لقد بلغ ميلنار بالتنظير المعرفي مدى رفيعا أسس به قواعد الحقل الإبيستيمي الذي مداره اللسانيات ، وخاصيته المميزة أنه يصادر على مطابقة نقد العلم مع فلسفة العلم بحيث تخرج الثمرة الخالصة متشكلة في بحث الأغوار المعرفية للظاهرة اللغوية . فلقد انطلق المؤلف من التسليم بأن «اللسانيات ترغب في أن تكون علما» ، وبأن هذا الطموح هو الذي يعطيها علة وجودها ؛ إذ لولاه لكان أحرى بها أن تمتزج بكل الإنجازات الثمينة التي وفرها لنا التراث النحوي على الصعيد الإنساني قاطبة .

إن كل هذا التراكم النوعي يوفر للباحث الذي يرقب حركة العلم اللغوي مرصدا يستشف منه مدى نجاعة القطيعة المعرفية من حيث هي آلية تفسيرية ، ومدى وجاهة المصادرة التي أسلفناها والتي يتحول بموجبها الوعي المنهجي إلى وعي معرفي .

## القطيعة التأسيسية

إن اللسانيات علم موضوعه اللغة ، ومن بدائه المعرفة أن يحدد العلم موضوعه تحديدا مفهوميا . أما نقد نماذج الحد وضبط القواعد التعريفية بمنطلقات نظرية فمن مشمولات فلسفة العلم ، وهي القائمة على النظر في أصول المعرفة النوعية التي هو منضو تحت قوامها ، لذلك يتعاقب على قضايا الحد العلم نفسه ثم فلسفته النوعية أي إيبستيميته المخصوصة .

وتحديد موضوع العلم غير تحديد العلم ، ولئن بدا للنظر الأول أن حد العلم يسبق حد موضوع العلم فإن البناء المعرفي يقتضي أن تترتب الأمور من حيث المنطق ترتبا يخالف ما هي عليه من حيث الحاصل ، وفي هذا المقام يتقدم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته ؛ لأن العملية الأولى ينجزها العارف بالعلم ، فهي إجراء داخلي . أما الثانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله ، فهذه العملية من الإجراءات الخارجية .

ولئن تيسر للعالم أن يعرف الظاهرة التي هي موضوع علمه دون أن يردف إلى ذلك بالضرورة عملية تحديد العلم الذي ينكب على تلك الظاهرة ، فإن نقد الأسس التي ترتكز عليها المعرفة النوعية الخاصة بعلمه لا يتسنى إلا بالاستناد إلى ضبط خصائص الظاهرة التي يتخذها العلم ، موضوعا له ، معنى ذلك أن حد موضوع العلم قد يستغني عن حد العلم ، ولكن حد العلم ذاته لا يكون أبدا في غنى عن حد موضوع العلم . وتأويل هذا في مقامنا أن اللسانيات يتعين في حقها أن تعرف الظاهرة اللغوية أكثر مما يتوجب عليها أن تعرف نفسها ، ذلك أن تحديدها للحدث اللغوي هو الذي يعطي ذوي النظر المعرفي المادة التي منها

يستخلصون تعريفهم لعلم اللسانيات من موقع النقد التأليفي الكاشف لأصول المعرفة المخصوصة[26] .

لم تكن اللسانيات إذن أسبق المعارف إلى اتخاذ الظاهرة اللغوية موضوعا للبحث ، فهي لذلك لا تستمد علة وجودها من اكتشاف مادة جديدة في المعرفة الإنسانية ؛ فالنحو بمفهومه الواسع أسبق إلى اتخاذ اللغة موضوعا للعلم ، ولكن اللسانيات وإن شاركته موضوعه فإنها قد استحدثت أسلوبا في تناول الظاهرة ، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهوية ، وهذا هو الذي أكسب اللسانيات شرعية العلم المستقل بذاته .

ولما كانت اللسانيات مدينة بعلة وجودها للمنهج أكثر مما هي مدينة للموضوع فإنه صار متعينا أن يحظى البحث في أسس المنهج اللساني بمنزلة الدعامة المعرفية : تلك التي تمس فلسفة العلم ونقد ثماره ، وصار التدوين التاريخي لحركة العلم اللساني قائما على تعقب الصيرورة المنهجية التي تخللت لحمته ، وهذا أحد الأبواب التي ينفذ منها الاستكشاف المعرفي الهادف إلى تقييم موضوع العلم ومادته من خلال مناهجه . غير أن المسار المنهجي الذي توخته اللسانيات منذ اكتسابها الشرعية المعرفية لا يمكن أن تتضح أعماقه إلا إذا تم ربطه بنشأته التاريخية ، وتمت مقارنته بالمنهج الذي سلكته المعارف اللغوية قبل بروز اللسانيات الحديثة .

لقد عرفت جل العلوم في القرن التاسع عشر إذعانا شاملا لسلطتين منهجيتين هما منزع الوعي بنواميس الصيرورة التاريخية ، ومنزع البحث عن القوانين المتحكمة في نظام الظواهر عبر حركة التاريخ . في ذاك المناخ المعرفي ازدهرت العلوم البشرية حيث كان لها أن تزدهر ؛ لأن أوربا قد استقطبت إشعاع الحضارة منذ فجر النهضة ولا سيما من أقطارها ألمانيا وفرنسا وإنجلترا ، وفي هذا الحوض المعرفي يتعين تنزيل حركة العلوم اللغوية في ازدهارها وتوحد مناهجها ، فمما يطرد عند اللسانيين عامة تقرير أحوال العلم اللغوي في طرقه ومستخلصاته خلال القرن التاسع عشر ، وذلك للبحث عن سرد تاريخي

يخلصون منه إلى ظهور فاردينان دي سوسير ، وما لم نربط بين أسس المعرفة اللغوية بمقومات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذر إدراك خفاياها المعرفية ، ومما نعتبره بديهيا أن العلوم تتواكب تاريخيا فتنشئ فلسفة منهجية متكاملة ، هذا التكامل قد يكون عن طريق التماثل وقد يكون من باب التقابل[27] .

لقد انطلق رواد الحركة اللغوية في القرن التاسع عشر من حقيقة تثبتت مع نهاية القرن الثامن عشر ، وفحواها أن الألسنة البشرية تتغير مع الزمن بالضرورة ، وتغيرها يفضي إلى انسلاخ صور لها بعضها من بعض حتى تفارق على التدرج هيئتها الأولى كليا . ولأول مرة في تاريخ المعارف اللغوية يحصل التسليم بأن دراسة تغير الألسنة البشرية تمثل علما قائما بنفسه . وهذا ما عمل اللغويون طيلة القرن التاسع عشر على بناء صرحه . ومنذئذ استقام على الصعيد المعرفي المنهج الذي سيقود البحث اللغوي في إجراءاته التطبيقية ومستنداته النظرية ، ولشدة ما كان هذا المنهج غالبا بل متفردا لم يكن اللغويون إذ ذاك ليعوا أنه لم يكن إلا منهجا من بين المناهج الممكنة ، ولهذا السبب ما كان لهم شأن بمفارقاته ، ولا كانت لهم حيرة بأن يخصوه بمصطلح يسمه فيحده بالجمع والمنع ، وإنما الذي سيبلور المتصور الذهني ليسكبه في مصطلحه المناسب بعد الوعي الكلي بالقواعد المعرفية والأصول المنهجية هو فريدنان دي سوسير عندما سيجرد الثنائي المفهومي الذي طرفاه التزامن والتعاقب ؛ أي الآنية السنكرونية والزمانية الدياكرونية .

لقد حقق المنهج التاريخي المقارن فوائد جمة ، ومن طريف ما حصل أن جل الثمار المتأتية منه قد تحققت بالمصادفة أكثر ما تحققت بالقصد ، بل إن الفكر اللغوي خلال القرن التاسع عشر قد أثمر مكتسبات معرفية لم يقصد إليها من حيث لم يدرك ما كان ساعيا إليه ، ويكفي أنه بعد كد طويل قد انتهى إلى رسم شجرة الأنساب بين أهم الألسنة البشرية في خريطة تعتمد التعاقب السلالي لمختلف انسلاخاته ، ويكفيه أنه على صعيد التنظير المنهجي قد أتاح الجزم بأن تغير اللغة لا يتعلق بإرادة الإنسان بقدر ما هو وليد اقتضاء داخلي في ذات اللغة .

ولو رمنا إعادة قراءة تاريخ الإنسان في ضوء مصادرتنا المعرفية لتبين لنا من أمر علمنا اللغوي ما كان خافيا علينا ، فالنحو المقارن ما كان إلا صورة مسقطة على مرايا عدة ، هو صورة من جدلية هيجل مطبقة على الإنسان وتاريخ الإنسان من خلال لغة الإنسان : جدلية التاريخ من حيث هي قوام التعليل ؛ لأنها محرك له وحافز للعقل في سعيه الدائم إلى أن يعقل الوجود وظواهر الوجود .

وعند هذا الحد من استقامة العلوم اللغوية ونمائها على نهج البحث التاريخي تحركها مقولة الزمانية انتاب اللسانيين إذ ذاك وعي ببعض الإشكالات المتصلة بأصول العلم . فالمشروع المعرفي الذي انطلقت منه مبادئ البحث اللغوي والذي يتمثل في انبعاث اللغة الأم من غيابات التاريخ البشري قد خبا إشعاعه . لقد هالهم ما أوقفهم عليه البحث من تعقد الظاهرة اللغوية في ذاتها أولا ، ثم في تفاعلها مع الزمن بما يحمل تعقدها إلى معادلة جبرية عالية القوة ، فهم في توسلهم بمنهج الزمانية قد اعتزموا دخول مسلك معبد فإذا بهم يفطنون إلى أنهم قد أبحروا في متاهة كمتاهة البيولوجي في بحثه عن أنسجة الجسم وخلاياه ، والكيماوي في استكشافه عناصر المادة ومركبات الطاقة فيها ، بل كمتاهة من راح يترقى عبر الأجناس بحثا عن أصل الخليقة .

وإذ قد زكا الوعي بهذا المضيق المعرفي في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت محاولة لتخطيه وتجاوز إشكالاته فانبرى جماعة من البحاثة اللغويين يعيدون تأسيس علمهم بمراجعة قواعده المنهجية وضوابطه الغائية ، فكانت منهم محاولة تحسسوا فيها سبيلا لتجاوز المأزق الإيبستيمي الذي آل إليه المنهج التاريخي ، بل قل آلت إليه مقولة الزمانية كما يباح لنا إطلاقه بفضل ما نتمتع به من بعد زمني ييسر لنا إعادة بناء تاريخ اللسانيات ، وذلك بواسطة قراءة السابق في ضوء متصورات اللاحق .

هؤلاء هم جماعة في معظمهم ألمانيون اصطلحوا على أنفسهم بالنحاة الجدد من حيث يقصدون أنهم مجددون ، وكان من أشهرهم كارتيوس وباول وبروجمان . لقد نادوا بأن تتجاوز اللسانيات التاريخية مجرد وصف التغيرات

اللغوية المتعاقبة ، وأن تسعى إلى تفسيرها بالكشف عن الأسباب المؤدية إليها ، أما منبع هذه الأسباب فينبغي البحث عنه في صميم الاستعمال اللغوي ؛ أي انطلاقا من استخدام الناطقين باللغة لأنهم هم المغيرون لها في الحقيقة . هذا ما جر النحاة الجدد إلى القول بأن التغير اللغوي تحكمه قوانين يجب البحث عنها انطلاقا من التغيرات الصوتية ؛ لأنها تخضع لمقتضيات فيزيولوجية بحسب آليات التصويت والتقطيع وخاصة عند الأداء التعاملي ، ولمقتضيات نفسية إذ بزغ الإنسان بطبعه إلى مبدأ القياس وبه تنزع الظواهر اللغوية نحو التماثل . وهذا ما دفع بهؤلاء إلى الإيمان بانبناء الظاهرة اللغوية على مبدأ القوانين الصوتية ، وقد غالوا في ذلك حتى ظنوا أن ما بدا لنا في اللغة استثناء القاعدة ليس شذوذا عليها ، وإنما هو ظاهرة خفي علينا قانونها .

هكذا حاول هؤلاء النحاة الجدد أن يحولوا العلم اللغوي من مجراه الوصفي إلى نهج تعليلي ، وكانوا في ذلك مدفوعين بجاذبية المذهب الوضعي الذي ساد يومئذ ، ولكنهم من حيث أحسوا بارتباك المسلك التاريخي في البحث اللغوي لم يستطيعوا الإفلات من قبضته ، فكانوا مع اعتراضهم المعرفي أبناء بررة للنحو المقارن ، بل إنهم ظلوا جازمين بأن لا انفصام بين التاريخ واللغة : كلاهما مدخل للآخر .

في هذا المناخ المعرفي ظهر فردينان دي سوسير (1857 - 1913) فكان اللغوي الوفي لروح عصره . تثقف بثقافته وامتثل لمناهجه ، وقد حملته ظروفه على التجوال بين سويسرا وألمانيا وفرنسا فكان متمثلا لخصائص الثقافة الأوروبية من أغزر مواردها ، وقد زاوج في تكوينه بين التعلم في جنيف والتعلم في ليبزغ ؛ حيث أعد رسالة حول استعمال المضاف المطلق في اللغة السنسكريتية ، ثم استقر بباريس من سنة 1880 إلى سنة 1891 فتولى تدريس النحو المقارن بمعهد الدراسات العليا ، وأعد أطروحة تتصل بنظام الحركات في اللغات الهندية الأوروبية ، ثم عاد إلى موطنه جنيف فاضطلع بتدريس اللغة السنسكريتية والنحو المقارن ، وفي سنة 1907 عهد إليه بتدريس اللسانيات العامة فاضطلع بذلك إلى

آخر حياته (1913) ، ثم نشر بعض تلاميذه عصارة محاضراته تلك في ما أصبح يطلق عليه «دروس في اللسانيات العامة»[28] .

إن سوسير قد شب واكتهل ابنا بارا للغويات التاريخية فكان في كل ما أنجزه من أبحاث نحويا مقارنا كأمثل ما يكون النحوي المقارن ، وهذا ما يغيب عادة ، والحال أنه المفتاح في فهم التحول المعرفي الذي ستتولد بمقتضاه اللسانيات الحديثة من مخاض تحويلي عاشه فقه اللغة على مدى طويل . ولئن كانت معلوماتنا عن حياة سوسير ضنينة الإفادة فإننا نكاد نجزم بأن السنوات الأخيرة التي قضاها من حياته متفرغا للتدريس في شبه انقطاع عن مواصلة الأبحاث الأكاديمية إنجازا ونشرا إنما تعزى ـ فيما قد تعزى إليه ـ إلى موقف نقد تجاه المنهج الذي ساد المعرفة اللغوية وسبق له أن كان صوتا أمينا من أصواته . ولئن لم يبلور ذلك بالبحث العلمي المتعارف فإن دروسه قد كشفت وعيه الحاد بالمأزق المعرفي الذي آلت إليه اللغويات التاريخية بما فيه حركة النحاة الجدد ، وعلى هذا الأساس سيجرد المفاهيم المناسبة لإجراء نقده المنهجي ، وذلك عن طريق اشتقاق ثنائية الآنية والزمانية التي هي في نظرنا واسطة العقد في كامل تفكيره .

إن جزم سوسير بأن حقيقة اللغة كامنة في ذاتها أكثر مما هي كامنة في تاريخها يعد إعلانا عن قطيعة معرفية سوف يتجاوز أثرها حدود العلوم اللغوية إلى مجال العلوم الإنسانية الأخرى ، فمنذئذ ستكف اللسانيات عن أن تكون تابعة للمعارف البشرية الموازية لها لتصبح تدريجيا متبوعة بها ، حاملة للريادة المنهجية والإبستيمية . ولكن سوسير لم يكن ـ على ما يبدو ـ واعيا بما أنجز ، بل إن معاصريه لم يدركوا رسالته في عمقها الفلسفي . وسيمر ردح من الزمن تظل فيه آراء سوسير مجهولة ، وقطيعته المعرفية مع الفلسفة التاريخية منسية ، وكل ريادته منكرة . وليس ذلك غريبا ؛ إذ لم يتبوأ في حياته منزلة بين الرواد ، فما نشره من أبحاث لم يكن يؤهله لمقعد بينهم ، وما اعتمل في فكره من مآخذ على المعارف اللغوية السائدة لم يتسع له الوقت لنقله من مدارج الدرس

الجامعي إلى حلقات العلماء المختصين ، ولكن المهم هو أنه أرسى القواعد الأولية للبديل الذي سينقض مقولة الزمانية في سلطتها المطلقة من الناحية المعرفية ، وسيظل ذاك البديل الذي هو «الآنية» ثاويا وراء حلبة المعارف في تصارعها وفي تكاملها إلى أن تتضافر الروافد عليه ليبرز على ساحة المعرفة فيمسك بأزمة العلم اللغوي ، ويجر إلى نهجه سائر العلوم بما سيولده من رؤية جديدة للظواهر هي الرؤية البنيوية من حيث هي المركب الفلسفي الذي محركه الآنية .

## القطيعة التوليدية

إن مقولة التزامن السنكروني مثلما جاءت بديلا منهجيا ينقذ ما آلت إليه مقولة التعاقب الدياكروني من مأزق معرفي قد انتهى بها المطاف هي الأخرى إلى انسداد إيبستيمي . كانت قد عمرت نصف قرن بين مطلع القرن العشرين وأواسط الخمسينيات منه ، وتعين عندئذ البحث عن البعد الثالث الذي هو البعد التكويني النشوئي ، فكان انبثاق المنهج التوليدي بظهور «البنى النحوية» لنوام تشومسكي[29] ، فاكتملت الصورة المؤكدة لتحول الوعي المنهجي إلى وعي معرفي ، وتعززت المصادرة التي تجعل نقد أسس المنهج في العلم إخصابا لمضامين العلم .

إن اللسانيات في نمائها وسعيها إلى الاكتمال كأنما أدركت نسبية القيم في تعارض المقولتين ، بل كأنما أدركت أن الزمانية «قضية» وأن الآنية «نقيضة» ، فأحست بأنها مدفوعة إلى البحث عن «التأليف» حسب الثلاثية الجدلية ، فالزمانية قد أخفقت في مشروعها المعرفي يوم اختطت لنفسها غاية ابتعاث اللغة البشرية الأم من غيابات الوجود الماضي ، والآنية قد أنكرت الزمن وتجاهلت فعله فأمهلها ثم غافلها حتى أظهرها على تناقض أمرها ، وعندئذ بدأ منعرجها إلى المأزق المعرفي .

ولم يطل الأمر باللسانيات حتى ظفرت بالمسلك الذي جنبها القطيعة المعرفية الفاصمة فكسبت مقولتها الآنية بكل ما تضمنته من تراكمات المقولة الزمانية في بعد جديد نصطلح عليه بالبعد التكويني ، أو لنقل هو البعد النشوئي :

ذلك أننا في قراءتنا لحركة العلم اللغوي عبر سيرورته المتصلة ، وفي بحثنا عن مقوماته المعرفية لم ننفك نترصد بذور نشأة ما استقامت عليه اللسانيات اليوم في آخر تحولاتها المعرفية ، ولقد أوقفنا الفحص على ما بدا لنا بديلا من المقولتين الأوليين نعني المقولة التكوينية ، وهي التي كانت في نظرنا المحك الأساسي الذي أوقف جاكبسن على أسرار جهاز التخاطب في أطرافه الستة بمختلف الوظائف ، وهي الحافز الذي دفع هاريس ثم تشومسكي إلى القول بمبدأ البنية العميقة من حيث هي صورة خفية يقدر أنها أصل النشأة والتكوين عند كل جملة نتفوه بها .

وهكذا لم يعد البحث في أصل اللغة على معنى الإطلاق ، وإنما أصبح مداره في أصل نشأة الحدث اللغوي على لسان الفرد ، وهذا ما فتح الباب واسعا أمام الأبحاث المتمازجة الاختصاصات ، ولا سيما في حقل اللسانيات البيولوجية ، ولعلها مع تقدم الأبحاث العصبية ستكون لسانيات المستقبل . وبين ذاك الواقع وهذا الأمل تنطلق اللسانيات الراهنة متسعيدة إلى حوزتها قضية من أمهات القضايا المعرفية ، هي قضية الاكتساب اللغوي وما يقترن به من التحصيل الإدراكي .

لعل الحوار المعرفي الشائك هو الذي دفع بنوام تشومسكي إلى أن يعاود النظر في ثلاث محاضرات كان قد قدمها سنة 1967 في جامعة بيركلي ، فأعاد صوغها ، ونشرها سنة 1968 في كتاب بعنوان «اللغة والفكر»[30] . إن الكتاب يمثل وقفة حازمة من لدن رائد من رواد علم اللسانيات المعاصرة يلخص فيها إنجازاته في علم التركيب وفي (علم الأصوات الوظيفي) ، ويطرح فيها الأسئلة الشائكة حول الأغوار الفلسفية المتصلة بالمعرفة اللسانية عامة . ولكن هذه الحيرة المنهجية ستتشكل بصورة أوفى لتبلغ درجة راقية من النضج ، وتتنزل بحسم في سياق التأسيس الإبستيمي ، وذلك عندما يجمع نوام تشومسكي محاضرات ألقاها سنة 1987 في جامعة أمريكا الوسطى ـ في ماناجوا ـ فينشرها مدعومة بمطارحات النقاش الذي رافقها[31] .

ثم جاء اللقاء الفريد من نوعه الذي نظمه مركز روايامون ، الذي أنشئ

بهدف إرساء علم الإنسان ، والتقى فيه مؤسس الإيبستيمية التكوينية جون بياجي مؤسس اللسانيات التوليدية نوام شومسكي ، ونودي إليه نخبة من كبار علماء العالم في شتى الاختصاصات وجعل موضوعه : «نظريات اللغة ـ نظريات التكوين»[32] . لقد تبين عندئذ أن أي نظرية معرفية حول أي علم من العلوم إنما مردها أن تنطلق من صياغة نظرية حول الإنسان : كيف يتدرج نشوؤه التكويني ، وكيف تتجلى مقوماته الإدراكية ، وبأي سلك يرتبط تفكير الإنسان عندما ينمو من مرحلة إلى أخرى . وتبين تصادم تصورين متواجهين : تصور يقول أصحابه بأن كل محصلات العقل الإنساني هو معمار تتبنى مفاصله على التدريج ، وتصور يذهب القائلون به إلى أن معظم حصيلة الفكر الإنساني هي محددة بالفطرة التي يوهب إياها ، وقصارى أمرنا أن نسبر أغوار هذه الكنوز المودعة في فطرة الكائن ؛ لأنها لا تكاد تعرف حدا تقف عنده .

لقد جاءت النظرة التوليدية ـ بكل تجلياتها المتعاقبة ـ لتصادر منذ البدء على إعادة المعرفة اللغوية على قواعدها المنسية ، وهي أن اللسانيات لا تنجو بنفسها من المأزق المعرفي إلا متى كسرت ثنائية الدال والمدلول ، وأعادت البحث إلى المعين الذي تنبع منه القدرة اللغوية ، وهو ما فتح نافذة إيبستيمية جديدة قد يتراءى لنا أن نحوصلها في أن اللسانيات مع تشومسكي تجرأت على البحث في الإنسان من خلال اللغة بعد أن كانت مقيدة ببحث اللغة من خلال الإنسان .

وعندما انتبه تشومسكي إلى تعاظل مسألة الدلالة ، وأبان عن تصوره لمرتبتها بين مراتب التركيب اللغوي ، ثم اندفع أتباعه المنتصرون لرؤيته بدون احتراز ولا مراجعة ، وجاراهم المستنشقون لاستلهاماته التوليدية فراحوا جميعاً يؤسسون للتنضيد الذي جعل الدلالة ثمرة تستخلص من خلال بنية الأصوات ، فبنية الصيغ ، فبنية التراكيب النظمية ، لم يدر ـ ولا هؤلاء كانوا يدرون ـ أنه صادر على المجهول وراهن على المتعذر ، فلقد أمهل موضوع المعنى ، وأجل الخوض فيه ، ريثما ينتهي حسم قضايا ما قبل المعنى حسب تصوره ، وهما إمهال وتأجيل يفسرهما هاجس المنهج ، ولكن الهاجس المعرفي يقصر عن الشفاعة لهما .

فموطئ القدم الأول مع أول إيقاعات الصوت في الجهاز اللغوي إنما هو وثيق الصلة بالدلالة ، فالمعنى هو عتبة الدخول إلى نظام الكلام حتى من وجهة النظر التوليدية التي حق لها ولأهلها أن تفخر وأن يفخروا بأن رؤيتهم قد أزاحت ركاما من الإجحاف ألحقه البنيويون والتوزيعيون بالبحث اللساني .

ثم إن تشومسكي ـ في بداية أعماله الانتقالية ـ قد ظن أن الذهاب من الصوت إلى الصيغة إلى التركيب فإلى الدلالة هي الطريق نفسها التي يسلكها غيره مقتفيا فيها المنهج المقابل ، ومنطلقا من الدلالة نحو الصوت مارا بالتراكيب فالصيغ . وتخيل أنه لم يغير الطريق المسلوكة وإنما تصرف في وجهة المسار . ولكنه لم يفطن منذ البداية إلى أن تحويل الاتجاه في المنهج هو تغيير لجوهر البحث في علاقة العلم بموضوعه ، وارتباط العقل اللغوي بالعقل الخالص .

إن البحث في المعنى كما اضطر التوليديون إلى الخوض فيه قد حول إطار علم الدلالة إلى إطار التداول في الدلالة ، وهو ما أفرز بعدئذ البحث في الخطاب ، والحرج المعرفي هنا هو مدى استقامة هذه المثناة الأخرى وهي اللغة والكلام . فمما لا شك فيه أن علم الدلالة هو قرين المدلول عليه أكثر مما هو قرين المدلول به ، لذلك فهو أقرب إلى الانتظام في خانة اللغة . أما علم الخطاب فهو قرين المدلول به في لحظة تماهيه مع المدلول عليه ، لذلك فهو صنو الكلام . ولكن المعنى يطل علينا من جديد ليسائلنا من جديد عن موقع الخاص والعام ـ أي موقع الفردي والجمعي ـ بين حنايا إيبستيمية اللغة .

إن نقطة تقاطع الإنجاز الفردي مع المخزون الجماعي هي اللحظة الدلالية ، وهي من ثمَّ نواة المعنى في العقل اللغوي كما يحاول حصرها العقل التجريدي المحض . فالأصوات التي يتكون منها أي لسان من الألسنة الطبيعية يصفها اللغوي ويرسم حدودها البيانية ، ولكن الفرد الناطق بذلك اللسان نطق بها ويؤديها على المنوال الذي يطبعها بخصوصياته الفردية ، ومن هنا لذ لبعضهم أن ينساقوا مع صور المجاز فأشاعوا أن الكون مغرق في المعنى ، وقالوا إنه متاهة من المعاني ، وما من رابطة تثق الإنسان بالعالم من حوله وثاقا إلا ومدارها تعقب المعنى : إنتاجا أو

استنتاجا . ولم يكد يقف الأمر عند هذه الحدود التي هي بين تخوم الحقائق والمجازات ، وإنما تيسر التعميم وأدرجت العلوم والمعارف في مجاري البحث عن المعنى : ما كان منها من ضروب العلم الدقيق وما كان من العلم النسبي ، فهموم هذا كهموم ذاك : الكشف عن المجهول من وراء البحث بين طيات المعلوم ، والسبيل إلى ذلك اقتفاء مسالك المعنى حيثما كان المعنى . وانتهى سعي الجميع إلى أن رأس الأمر عند الإنسان هو أن يتدبر ، فإذا أحسن التدبر تأول ، وإذا اهتدى أدرك أن جماع العلم هو علم التأويل .

من أجل ذلك كان لزاما على اللسانيات أن تكسر الطوق المنهجي ، وأن تنجز نقلتها النوعية الجديدة ، فأقبلت تستثمر حصيلتها العلمية مستفيدة من ثمار الفلسفة العامة ومن ثمار علم النفس الدائرة على قضية الإدراك ، ثم مزجت كل ذلك بما عاينته من فتوحات معرفية باهرة حققتها علوم الحاسوب ، فانبثق مشروع فكري طموح تحمل رياداته اللسانيات التي تسمى بالعرفانية أو بالإدراكية[33] .

إن البحوث اللغوية الحديثة في أرقى مجالات العلوم اللسانية المتصورة ـ كما أسلفنا ـ تتجه صوب مجال بالغ بالدقة هو مجال الإدراك ، ويأمل اللسانيون أن يصلوا من خلاله إلى مزيد الكشف عن أسرار تعامل العقل البشري مع الظاهرة اللغوية ، وذلك بالجمع بين حقائق ثلاث ، كثيرا ما كانت تعتبر فرضيات متنافرة لا يجوز لصاحب نظرية أن يصادر عليها مجتمعة : الحقيقة العضوية وهي المتصلة بالتركيب البيولوجي والفيزيولوجي والعصبي الذي يأتلف منه الدماغ البشري ، والحقيقة النفسية من حيث إن الإنسان ـ أيا كان جنسه وتاريخه ، وأيا كانت لغته وثقافته ـ لا يهم بإنجاز الكلام إلا وتحركت معه كل مكوناته الوجدانية والشعورية ، تضافرت لنجدته سائر مركباته الروحية المضمرة ، والحقيقة النحوية التي هي الصورة المثلى لائتلاف كل العناصر التكوينية المتضافرة داخل نسيج الكلام ، والتي تبدأ من الحرف بكل مميزاته الصوتية ثم الكلمة ثم الجملة التامة المفيدة .

إن البحث في مجال اللسانيات الإدراكية يمثل اليوم نقلة نوعية بهذا

الانصهار الثلاثي بين تلك الحقائق الثلاث التي أسلفنا ، ويمثل كذلك قفزة كيفية أخرى تتجسم في تخطي الحواجز التي كانت قائمة بين ثلاث نظريات كبرى في مجال علم الدلالة ، كل واحدة تركز على فرضية أساسية : الأولى تعتبر أن مفتاح الدلالة هو المعنى المعجمي كما استقر في الذاكرة الفردية والجماعية ، والثانية تعتبر أن مفتاح الدلالة هو المعنى السياقي عندما يدخل اللفظ في تركيبة الكلام ، والثانية توكل الأمر إلى المفتاح المقامي بالاحتكام إلى لحظة التداول الفعلي بين المتحاورين باللغة .

لقد اتجه البحث إلى الكشف عن النظام النحوي المجرد الذي يحكم آليات كل لغة طبيعية ، ثم اتجه نحو تقصي ما يقوم بين العقل البشري والظاهرة اللغوية من آليات التركيب ومسوغات الإدراك فيما أطلق عليه النحو الكلي . وهذا هو المشروع المعرفي الجديد لعلم اللسانيات والذي تستعين في إنجازه بالتطور الهائل الذي عرفته العلوم الحاسوبية في ضرب من المقايضة . فبعد أن كانت اللسانيات علما خادما للحاسوب يحاول اللسانيون أن يتخذوا من التكنولوجيا الحاسوبية أداة تخدم حقلهم المعرفي لتطوير النظرية اللغوية العامة[34] .

## الحصيلة والآفاق

هكذا تدخل المعرفة الإنسانية فجرها الجديد ، وهكذا تجد اللسانيات نفسها وجها لوجه أمام قضايا شمولية تدرس فيها اللغة في حد ذاتها ، وتدرس بما هي وليد الفكر ، ثم تطرح فيها قضية الفكر نفسه من حيث هو مولد للظاهرة اللغوية . فانصهرت على هذا النسق قضايا فلسفة اللغة ونظرية المعرفة في بوتقة التفكير اللساني الحديث ، واندكت مقولة اللغة بما هي منظومة قائمة بنفسها ، وحلت محلها مقولة الإنسان مولدا للغة ومتقبلا لها وعاكفا على فحصها ، فأصبح الإنسان ـ هذا الحيوان الناطق ـ برمته محور البحوث اللسانية ، مثلما أصبح نطق الإنسان وتكلمه وإفصاحه جميعا محورا مركزيا للفلسفة المعاصرة .

فليس من معرفة إلا وهي مستقاة عبر مصفاة اللغة ، وليس من نظرية

فلسفية تتخذ الإنسان محورا لها إلا وهي عاكفة في يوم من أيام حركتها على طبيعة العقل المدبر عنده من خلال تعاظل آليات التفكير مع أدوات الإفصاح . والذين تحدثوا ـ في نبرة توحي بالتظلم والمرارة ـ عن نزعة الهيمنة التي تتسم بها اللسانيات في حركتها الجامحة نحو غزو المواقع المتتالية داخل قلاع العلوم الأخرى لم ينصفوا أنفسهم فيما ذهبوا شططا إليه ؛ لأن الأمر لا يعدو أن اللسانيات تتخذ من اللغة موضوعا ، وأن هذه اللغة هي عند كل الآخرين أداة ، فإذا بالذي هو آلة عند العلماء يصبح عند اللسانيين في حد ذاته غاية ، فيتحول إلى مرصد استكشاف يمارسون عليه من المناهج والخبرات ما دأب الآخرون على أن يجعلوه من مستلزمات مقاصد العلم ، ظانين أن آلة الإفصاح لا شأن لها به .

لقد استقر في تواريخ الفكر العالمي أن الفلسفة قد عرفت مع نهاية القرن الثامن عشر نقلة نوعية على يد كانط ، وذلك عندما كف خطاب الفلسفة عن البحث فقط في الطبيعة الإنسانية انطلاقا من الطبيعة البشرية ، وانبرى يبحث في الإنسان متخذا إياه موضوعا للمعرفة . إن هذا الذي يغوص عليه مؤرخ الفلسفة لهو بلا مجادلة من أجلى معالم الفكر الفلسفي في تطوره ، وبه تسنى للمؤرخ أن يتحدث عن اللحظة الكانطية في مسيرة الفلسفة . ولكننا من زاوية استكشافنا العيني نقلبه تقليبا مغايرا ، إذ نتناول منه وجهة الالتفاف المتضافر بين الآلة والموضوع : موضوع التفكر من جهة وآلة التفكير من جهة ثانية . هذه الوظيفة الانعكاسية قد حكمت الرؤية الكانطية في لحظة السؤال : كيف يعقل ما يعقله ، وهل بوسع العقل أن يدرك كيف يعقل؟

عندئذ نفهم مسوغات ما طرحناه : نعني أن أمام اللسانيات بابا دقيقا لاستثمار إبستيمي جديد مداره البحث في التراكب الوظيفي الذي تصنعه اللغة عندما يستخدمها الإنسان متحدثا بها ، وعنها ، من حيث يعي أنه يتحدث بها عن نفسه ، ويتحدث بنفسه وبها عما سواه وعما سواها . ولا يجلو اللحظة المعرفية في موضوع اللغة شيء كما يجلوها الانتباه إلى وعي الإنسان بمقتضيات المنهج عندما بحث في اللغة ، وإلى وعيه بأثر المنهج في تغيير مسار العلم .

ومما نبادر بسوقه في هذا المجال هو أننا لا نقر قطعا بما يذهب إليه المنظرون لصلاحيات العلم اللساني بعد فحص سلامته المنهجية ، والذي يتمثل في عَدِّهم اللسانيات بديلا شاملا للمعرفة اللغوية السابقة لها ، بل إن ما نصر على إرسائه هو أن اللسانيات وإن قامت على أنقاض فقه اللغة فإنها لا تنفي وجود علوم اللغة كما وصلتنا ، ولا تنقض المعرفة النحوية ؛ لأن مشروعها قد خالف مشاريع علوم أخرى تولدت في تاريخ الفكر الإنساني على أنقاض معارف شاخت واهترأ معمارها حتى بليت فتعين تجددها ، وجاء اللاحق منها نافيا للسابق ، وهذا التطور القائم على الإلغاء قد عرفته نظريات الفلسفة كما عرفه تاريخ الفيزياء والكيمياء والرياضيات ، وتعرفه في أيامنا بعض مناطق التداخل بين علم الاجتماع والأنثربولوجيا والأثنوغرافيا والتاريخ وما يسمى بالجغرافيا البشرية .

إن اللسانيات في انبثاقها من فقه اللغة لم تكرر أنموذج التولد المعرفي الناسخ ، لأنها ـ في تقديرنا ـ لا تلغي علة وجود المعرفة النحوية التي هي معرفة تؤسس علما باللغة يستنبط المعيار ويجعل الاستعمال محتكما إليه . إن المشروع المعرفي الذي يشد قوام اللسانيات ـ فيما نحن حريصون على تركيزه ـ لا ينقض المشروع النحوي ، بل نكاد نميل إلى القول بأن لعلم النحو ضرورتين : ضرورة في ذاته تتصل بتداول الألسنة الطبيعية ، وضرورة منسوبة إلى اللسانيات ذاتها ، فكل من عن له أن يعيد طرح السؤال الإيبستيمي حول مشروعية المعرفة اللسانية تعذر عليه أن يعيد تأسيس بناء العلم خارج حدود الدائرة الأوسع ، وهي دائرة علوم اللغة : الفلسفية والنحوية والفيلولوجية .

وتزداد الرؤية التي نحن حيالها وضوحا حينما نذهب إلى القول بأن إجرائية الإلغاء الإيبستيمي قد نراها تتحقق في علاقة اللسانيات بما كان يعرف بفلسفة اللغة ، وهو مبحث درج الفكر الإنساني في مختلف أحقابه على ضمه إلى شجرة الفلسفة في أبوابها المختلفة : في باب الفلسفة العامة والذي يفتح على الماورائيات بشرفة من الشرف ، وباب المنطق ، ثم باب العلم النفسي وما إلى ذلك من صلات .

عندما جاءت المعرفة اللسانية الحديثة ، وسرت في شرايين العلوم منذ مطلع القرن العشرين فتسللت إلى كل فكر منهجي ينشد إغناء العلم دون أن يتوانى عن نقده ، كان أهم إنجازاتها الإبستيمية على مستوى المنهج إبرازها لمحدودية مقولة التاريخ ، ونسبية نتائج البحث في خصوصة الظواهر من زاوية الكشف عن تواريخها . أما على صعيد المضمون العلمي فإن أهم ما رسا بفضل الرؤية اللسانية هو كسر الطوق الذي صنعه الفكر الديكارتي بثنائية الأسماء والمسميات بالرغم من أن هذا الصنيع قد كان هو المؤذن بميلاد الرابطة العقلانية بين الإنسان والكون ، وكان في حد ذاته ثورة على الموروث الإغريقي اللاتيني الذي انتهى إلى تماثل الأسماء والأشياء .

لقد تم تفجير الدلالة مرة أخرى ، وأطل الوعي الجديد على مكونات التسمية ، فتركت إلى المسميات حقوقها ، وجيء إلى الأسماء ففصل الأمر في شأنها بين الدوال والمدلولات ، وتم إيضاح أن المكون الدال هو غير المكون المدلول ، وأن هذا المدلول هو كذلك غير الشيء الذي اصطلح عليه بالمرجع .

وهكذا يتسنى لنا أن نزعم بأن اللسانيات ـ بعد أن أنجزت قطيعة معرفية مع فقه اللغة على مستوى المنهج ـ أنجزت قطيعة ايبستيمية مع الفلسفة فتجاوزت الثنائية الديكارتية للأسماء والمسميات ، وأحلت محلها بنية تعتمد فصل الهويات بين الدال والمدلول والمرجع ، فألغت بمشروعها المعرفي حضور فلسفة اللغة ، على حين أقرت مشروعية النحو ، لأنها لم تنقض مقولة المعيار الذي يقر بشرعية القواعد وإن احتكمت إلى مقولة التداول الذي لا يقر بالمشروعية إلا إلى سلطة الاستعمال .

والأهم من كل هذا هو النقلة النوعية الأخرى التي جاءت على يد اللسانيات عندما كسرت ثنائية الأسماء والمسميات ، فتخطت اللحظة الأرسطية ، وإذا بالقاعدة المعرفية تتشكل في نسق من المتتاليات الجديدة ، وبوسعنا استجماعها على التراتب التالي : فاللغة لدينا اليوم موضوع للمعرفة ، والإنسان قد أصبح هو بنفسه موضوعا للمعرفة ، واللغة وقد كانت منذ القديم جسرا

لمعرفة الإنسان ، والإنسان قد أصبح على يد اللسانيات نفسها جسرا لمعرفة اللغة . ولنا أن نقطف من الشجرة المعرفية المتكاثفة الأفنان ثمرتها الإيبستيمية الراهنة ، وهي أن الإنسان واللغة قد أمسيا معا الطريق المتعين لمعرفة العالم : بما هو وجود يدبره الإنسان ، وبما هو كون يتدبره الإنسان .

فإذا ما كان علينا أن نضبط هوية المعرفة اللسانية اليوم ضبطا نوعيا ، وأن نحدد السمة الفارقة التي تغدق عليها بالاستقلال الذاتي ، لم يكن لنا من سبيل إلا إعادة تقليب المفتاح الإيبستيمي المتوارث حتى نعيد تأسيس الفكرة الولود لهذا العقل اللغوي المتجدد ، وعندئذ ، سنعتبر أن النقلة النوعية قد تحققت بتحول الفكر النظري من إيبستيمية اللغة الأداة إلى إيبستيمية اللغة الموضوع .

## الهوامش والمراجع

(1) Gaston Bachelard: Le **nauvel Esprit scientique** 1934; **La Formation de l'Eprit scientifique** (1938).

(2) خصصت مجلة الفكر العربي الصادرة من معهد الإنماء العربي في بيروت عددا خاصا بعنوان «**الألسنية أحدث العلوم الإنسانية**» وذلك منذ 1979 (ع 8 ـ 9 ، جانفي ـ مارس) . وبعد عقد من الأعوام خصصت مجلة عالم الفكر الصادرة (يومئذ) عن وزارة الاعلام في الكويت عددا خاصا بعنوان الألسنية (مج 20 ، ع3 ، أكتوبر ـ ديسمبر 1989) فكان ذلك قرينة دالة على وعي مصطلحي مغاير للسائد .

(3) حملت المجلة تدقيقا لعنوانها هو : «**مجلة في علم اللسان البشري**» .

(4) نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة التونسية في الفترة (19 - 13 ديسمبر 1978) وتم نشر الأبحاث والتوصيات في 1981 .

(5) نشر في تونس 1989 .

(6) يمكن مراجعة ما أفاض فيه كاتب هذا البحث حول تاريخ المصطلحات الدالة على العلم اللغوي في التداول العربي ، انظر **قاموس اللسانيات** ، دار العربية للكتاب ، تونس ، 1984 . أنظر أيضا : د . أحمد مختار عمر : المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، عالم الفكر ، الكويت مج 20 ، ع 3 ، 1989 .

(7) راجع خاصة ما يتصل بعلوم اللغة في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين ، **اللسانيات** ، مج 2 ، ع1 ، 1972 ، ص 5 - 58 .

(8) واضع أول كتاب في هذا المجال : **علم اللغة** ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1941 .

(9) نشرته دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1981 .

(10) صدر الكتاب وصاحبه يضطلع بالتدريس في جامعة محمد الخامس في الرباط ، وبعد سنة صدرت للكتاب طبعة عن الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة 1982) لم تحمل ذكرا للطبعة الأولى ولم تقدم عل أنها طبعة ثانية ولكنها احتفظت بالصيغة العامة للعنوان بعد إدخال تحوير طفيف عليه : «**الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**» عوضاً عن «**دراسة إبستمولوجة** لأصول الفكر اللغوي العربي» . والتعديل قد طرأ حتى على كتابه المصطلح الأجنبي الدخيل .

(11) اللغة ومشكلات المعرفة ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، 1990 ، وأصله :

Language and Problems of Knowledge. Combridge. MA: MIT Press, 1988.

(13) اللسانيات واللغة العربية ـ نماذج تركيبية ودلالية ، الدار البيضاء ، دار توبقال ، 1985 ، الكتاب الأول ، ص11 .

(13) المرجع ، ص26 - 36

(14) منشورات عكاظ ، الرباط ، 1988 .

(15) المرجع ، ص5 .

(16) المرجع ، ص9 .

(17) Claude Lévi-Strauss: **Anthoropologie structurale**. Paris: Plon, 1958.

(18) وهي الفونيم والمورفيم واللكسيم .

(19) رومان جاكبسون : علم اللغة ، ضمن **الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، القسم الأول : العلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، الجمهورية العربية السورية ، وزارة التعليم العالي ، 1976 ، ص271 - 272 .

(20) **Problémes du Language**: Collection Diogàne, NRF, Gallimard, 1966, pp22 - 38.

(21) Logique et Connaissance Scientifique, **Encyclopédie de la Pléîade**, Paris, Gallimard, 1967. Sous la direction de Jean Piaget.

(22) Léo Apostel: Epistémologie de la Linguistique, p.1056 - 1096.

(23) المرجع ، ص1056 .

(24) Hermine Sinclair de Zwaart: L'Explication en Linguistique, in l'Explication dans les Sci ences, Paris, Flammarion, 1973, p.132 - 145.

(25) Jean-Claue Milner: Introduction a une Science du Langage. Paris: éd. Du Seuil, 1989.

(26) سبق لكاتب هذا البحث أن طرح هذه المصادرات ضمن معالجته لمسألة حد اللغة بين المعيار والاستعمال ، انظر : **مباحث تأسيسية في اللسانيات** ، تونس 1997 ، ص120 .

(27) لمزيد من الإفاضة والتحليل انظر مرجعنا السابق ، ص 192 - 212 الذي منه نوجز أهم المنعطفات التفسيرية لجذور النشأة المعرفية في حقل اللسانيات .

(28) Ferdinand de Saussure: **Course de Linguisitique générale**. 1916.

أنظر أهم طبعاته وهي التي أخرجها بتحقيق متميز :

Tullio de Mauro, Paris: Payot, 1972

صدرت ترجمته الانجليزية :

**Course in general Linguistics**, Mc Graw-Hill Book Company, New York, Toronto, London, 1959.

وصدرت له خمس ترجمات عربية :

أ - غازي ، يوسف ـ النصر ، مجيد : **محاضرات في الألسنية العامة** ، جونيه : دار نعمان ، 1984 .

راجع أيضاً كتابنا : **ما وراء اللغة : بحث في الخلفيات المعرفية** : تونس ، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع ، ص8 فما بعد .

ب - القرمادي ، صالح ، الشاوش ، محمد ، عجينة ، محمد : **دروس في الألسنية العامة** ، تونس : الدار العربية للكتاب ، 1985 .

ج - الكراعين ، أحمد نعيم : **فصول في علم اللغة العام** ، الإسكندرية : دار المعرفة ، 1985 .

د - عزيز ، يوئيل يوسف : علم اللغة العام ، بغداد : دار آفاق عربية ، 1985 .

هـ - قنيني ، عبدالقادر : **محاضرات في علم اللسان العام** ، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق ، 1987 .

(29) Noam Chomsky: **Sntactic Structures**, Mouton et Co, La Haye, 1957.

ظهرت ترجمته الفرنسية عام 1969 ، وترجمته العربية عام 1987 (ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، عيون المقالات ، الدار البيضاء)

(30) **Language and Mind**, New York, 1972 الترجمة الفرنسية ،

**Language et la Pensée** par Luois-Jean Cabock, Paris, Payot, 1970\

الترجمة العربية : **اللغة والعقل** : مشروح ، إبراهيم ـ خلال ، مصطفى : مراكش ، 1993 .

(31) **Language and Problems of Knowledge,** Cambridge, M.A, MIT Press, 1988.

ترجمة د . حمزة المزيني : **اللغة ومشكلات المعرفة** ، الدار البيضاء : دار توبقال ، 1990 .

(32) Théories du Langage-Théorie de l'Apprentissage:

**Le débat entre Jean Piaget et Noam Chomsky** Paris: Seuil, 1979.

(33) La Languistique cognitive.

(34) راجع في هذا الصدد الحداد ، مصطفى : **اللغة والفكر وفلسفة الذهن** ، المغرب ، تطوان ، 1995.

بوزيان ، رشيد : **قراءات في اللسانيات التوليدية/ من العاملية والربط إلى البرنامج الأدنى** ، المغرب ، 1999 .

* * *